التقييم الاقتصادي والبيئي للمشروعات المتناهية الصغر في مصر [١٦]

إيمان حلمي[١]– ثناء النوبي أحمد سليم [٢]– محمد محمود عبد ربه[٣]
١) شركة إي بي تي ايجيبت ٢) كلية الزراعة، جامعة عين شمس ٣) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

تتلخص مشكلة البحث بالوضع المتردي للتنمية الاقتصادية في مصر، والمتمثل بارتفاع معدلات البطالة والتضخم بشكل غير مسبوق في الآونة الأخيرة، والنقص في بعض السلع الغذائية في أوقات كثيرة، والذي قد يرجع الى ضعف دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. من هنا ينبع هدف البحث في عمل تقييم اقتصادي وبيئى لدور أحد المشاريع متناهية الصغر فى مصر، والممولة من قبل المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعى " ACDI" VOCA من خلال مشروع تطوير سلاسل القيمة IICR الممول من شركة CSR "المسؤلية المجتمعية" وشركة "KILLOGS الأمريكية"، والذي يهدف الى تحسين دخول صغار المزارعين والارتقاء بمستوى معيشتهم، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال استمارة استبيان لعينة قوامها ٢٠٧ مزارع من مزارعي الأرز ونخيل البلح فى محافظة كفر الشيخ وواحة سيوه) والذين استهدفهم المشروع.

كان هدف الشركة هو مساعدة صغار المزارعين والهدف الاخر الاستفادة من محاصيلهم لان مدخلات الشركة تعتمد عليها. وكان ذلك ثمار خبرتها على مدى ٥٠ عاماً فى التنمية الدولية ونحو ٣٦ عاماً من العمل لصالح صغار المزارعين المصريين وتهيئة المناخ الملائم لربطهم بالاسواق وتعزيز الزراعة المستدامة لنحو ٥٥٠ اسرة ريفية، ومن ثم تقييم هذا المشروع من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال استمارة استبيان لعينة قوامها ٢٠٧ مزارع من مزارعي الأرز ونخيل البلح في محافظة كفر الشيخ وواحة سيوه) والذين استهدفهم المشروع.

وقد أشارت نتائج الدراسة الى الأهمية البالغة لمشروع تطوير سلاسل القيمة IICR من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، حيث أن المشروع يحقق جدوى اقتصادية وبيئية عالية، من خلال تحسين انتاجية المحاصيل وتحسين مستوى دخول المزارعين، وتوفيره لكميات كبيرة من المياه المستخدمة في الري، الى جانب المساهمة في تقليل فواقد ما بعد الحصاد، والمساهمة في استغلال المخلفات وإعادة تدويرها بدل من حرقها والتسبب بتأثيرات ضارة بالبيئة. وفي

ضوء تلك النتائج فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في تفعيل دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الفترة القادمة، ومواجهة المشكلات، والتي من أهمها ضرورة قيام الحكومة بوضع سياسة عامة واضحة ومحددة الأهداف نحو دعم وتفعيل دور المشروعات الزراعية الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة، والعمل على تشجيع وتسهيل إجراءات تنفيذ كافة المشروعات التدريبية الممولة خارجيا على غرار مشروع تطوير سلاسل القيمة IICR، وذلك لاستهداف وتدريب أكبر عدد ممكن من صغار المزارعين بكافة القرى والمحافظات المصرية.

المقدمة

أصبحت عملية تقييم المشروعات نشاطاً هاماً في إدارة أي مشروع، وتؤكد أطراف كثيرة من أصحاب المشروعات ومتخذي القرارات، والجهات الممولة للمشروعات على أهمية الدور الذي تقوم به عملية تقييم المشروع في نجاحه واستمراره وتحقيق أهدافه. ومن بين أسباب تعثر بعض المشروعات عدم الدراية الكافية من جانب المديرين لماهية عملية التقييم، والأكثر أهمية عدم معرفتهم بكيفية إجراء ذلك عمليا (البنا، ٢٠١١).

ومن الضروري قبل إجراء التقييم لمشروع ما التركيز على الغرض من التقييم، حيث أن التقييم يتم إجراؤه لأسباب معينة، يأتي في صدارتها أنه يوفر معلومات تساعد على تحسين المشروع، فالمعلومات التي تتعلق بما إذا كان الهدف أو الأهداف المتوخاة من المشروع قد تحققت، والمعلومات التي تتوفر حول كيفية عمل مختلف جوانب وإدارات المشروع تعد مسائل ضرورية في عملية التحسين المستمر للمشروع. إضافة إلى ذلك وبنفس الأهمية، فإن التقييم يوفر بشكل مستمر نظرة فاحصة جديدة، ومعلومات جديدة لم تكن متوقعة، وبالتالي فإن ما يعرف بالنتائج غير المتوقعة للبرنامج أو المشروع تعد من بين أهم النتائج المفيدة لعملية التقييم، وإجمالا يمكن القول أن التقييم يوفر معلومات تساعد في تحسين أداء المشروع (السيد، ٢٠١٥).

وتعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تمثله من قدرة على توظيف العمالة، وكذلك قدرتها في القضاء على الفقر، حيث تعد المشروعات الصغيرة المصدر الرئيسي للدخل لمالكي هذه المشروعات، فضلاً عن دور

المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التصدير او إحلال منتجاتها محل الواردات، على مستوى المقتصد القومي (سماح عبد الغني، ٢٠٠٥).

وفي ظل التحديات والتغيرات المتلاحقة التي تعصف بالاقتصاد المصري، حيث النمو المتزايد لمعدلات السكان وتنامي الحاجات الاقتصادية، والتوجه نحو خفض الدعم الموجه الى المواطن المصري، مما يتطلب توفير عدد كبير من فرص العمل وزيادة الإنتاج، الأمر الذي يبين مدى أهمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتناهية الصغر، لما لها من دور كبير وهام في توفير فرص العمل وزيادة دخول الأفراد، ومن ثم رفع مستوى المعيشة لأصحاب هذه المشروعات أو القائمين عليها وخاصة في الريف المصري.

مشكلة البحث

يشهد العالم حاليا نقطة تحول. فلم تعد الدوافع والحكمة التقليدية التي غلبت في الاساس على الثورة الصناعية االولى والثانية والثالثة صالحة الآن .ويجري حاليا حدوث تحول في النماذج وتؤدي سرعة هذا التحول إلى هز االاقتصادات النامية والناشئة .

ويواجه العالم أيضا مشكلة في التوظيف، حيث ال تتوفر فرص العمل الجيدة بنفس سرعة نمو السكان في العالم. ولم تعد المشروعات الكبيرة تقدم جزءا كبيرا من صافي فرص العمل الجديدة. وقد انتقل الابتكار وريادة االعمال إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمثل الفجوة بين الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فجوة ضخمة ومتزايدة .ويمكن فقط للسياسات البناءة والشاملة أن تساعد المشروعات الكبيرة والصغيرة على المساهمة في التنمية الشاملة

ولأول مرة، يقوم المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بعقد قمة حول » خلق مستقبل مشترك لرواد الاعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة.« وقام مزيج كبير من القادة الحكوميين، وأصحاب االعمال الصغيرة، ومديري الجامعات، والاكاديميين بتقديم رؤى فريدة عن سبب وقوف

سياسة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مفترق طرق ووقوف االقتصاد العالمي في مرحلة فارقة .

ففي مصر، على سبيل المثال، يوجد تركيز وطني على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي الماضي، كان هناك عدم اهتمام بأن أكثر من % 90 من الشركات تمثل مشروعات صغيرة ومتوسطة وأنها توفر ٧٥ %من فرص العمل. وناقشت سعادة الوزيرة سحر نصر وزيرة االستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية كيف أن هذا القطاع في الماضي كان عليه أن ينمو ويتوسع بدون دعم تنظيمي منسق أو دعم حكومي . وينبغي أن يتناول النمو الشامل التفاوت في المشاركة بناء على: النوع الاجتماعي والشباب.

وأعلنت ليز كينجو، المدير التنفيذي والمسؤول التنفيذي لمبادرة الاتفاق العالمي للامم المتحدة، تدشين أكاديمية عالمية لدعم رائدات أألعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة. وبالرغم من وجود تلك المبادرة، ظلت هناك عقبات عديدة موجودة. وبناء للبيانات المقدمة، فقد أدت المعوقات التي تواجه النساء في مجال الاعمال إلى ملكية أقل من ١ % من المشروعات. ومن المهم أن يتم القضاء على الفجوة بين الجنسين وتوفير فرص متساوية للنساء. وكان هناك أيضا من أيدوا التوعية بشأن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز الابتكار للشباب.

وستوفر تلك المراكز خدمات استشارية وورش عمل وتدريب وأبحاث، وقد أشير إلى أن هناك أوجه تشابه بين تحول المجتمع الذي أحدثته الثورة الصناعية واالقتصاد الجديد اليوم. وينبغي الاعتراف بأن عملية المزج بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا تمثل الاساس لتعزيز االنتاجية وتحول االقتصاد .وينبغي تبني الابتكارات التكنولوجية كجزء من الحل الذي يمكن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من زيادة إنتاجيتها 107 والتركيز على توفيرفرص عمل.

كما تناقش الدول المتقدمة أيضا احتمال الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الدخل الاساسي الرقمي الشامل بينما حيث تحل الماكينات مكان الانسان. ومن الملاحظ أنه بينما

نتعامل مع رأس المال البشري مثل أي رأس مال آخر، فإنه لا ينبغي أن يحدث إهلاك لرأس المال البشري.

إننا في حاجة إلى دعم نظام تعليمي متطور مع قيام القطاع الخاص بدفع عملية التدريب .ولا يمكن التقليل من الجانب الإنساني في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ونحتاج إلى وضع مبادئ توجيهية حول السلوك الانساني. ويمثل مفهوم ريادة الأعمال الإنسانية طريقة جديدة تمكن من عمل الموظف وصاحب العمل معا بصورة أكثر كفاءة واستدامة .

إن تحقيق السعادة في آخر المطاف أكثر أهمية من مجرد تلبية الاحتياجات المادية. وقد أصبح الناس أكثر رغبة في المشاركة في ريادة الاعمال في مجتمعاتهم المحلية والمساهمة في وجود عالم مستدام

يدعو هذا التقرير إلى ضرورة وضع مبادئ توجيهية لدعم عالم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.(التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة ٢٨ بونيو ٢٠١٨)

لذلك تعد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر الآن الرهان القوي للاستثمار الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لدورها الكبير في زيادة الإنتاج والدخل، وخلق فرص العمل والحد من مشكلة البطالة. وكذلك نظرا لأهميتها في تحسين وتطوير طرق الإنتاج من خلال إتباع الطرق الأكثر مرونة والأكثر ملائمة مع احتياجات الأسواق المحلية والدولية، والأقل ضررا على البيئية.

وبناءا على ذلك كان لابد من وقفة لعمل دراسة يتم الإجابة من خلالها عن مدى استفادة صغار المزارعين المصرين من المشروعات التدريبية التي قامت بها المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعي "ACDI VOCA" ؟

١. ما تأثيرات تلك المشروعات؟

٢. إلى أى مدي ساهم المشروع في الارتقاء بالممارسات الإنتاجية للمزارعين؟

٣. إلى أى مدي أسهم المشروع في الارتقاء بمستوى معيشتهم وتحسين دخولهم؟
٤. الى أي مدى ساعد المشروع في التخفيف من حدة الآثار السلبية للممارسات الإنتاجية على صحة الإنسان والحيوان وعلى البيئة عموما؟

ولذلك جاءت هذه الدراسة لعمل تقييم اقتصادي وبيئي لتلك المشروعات في واحدة من محافظات جمهورية مصر العربية ألا وهى محافظة كفر الشيخ، وكذلك في أشهر وأهم الواحات المصرية وهي واحة سيوه.

هدف البحث

استنادا إلى المشكلة البحثية، يستهدف البحث بصفة عامة:

١. عمل تقييم اقتصادي وبيئي لأحد أهم المشاريع متناهية الصغر في مصر
٢. التعرف على أهميته في تحسين دخول صغار المزارعين المصريين والارتقاء بمستوى معيشتهم
٣. الحد من الأضرار السلبية للممارسات الإنتاجية المختلفة على البيئة.
٤. محاولة إيجاد بعض الصيغ والسياسات والتوصيات التي قد تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة بما يضمن بقاءها واستمرارها.
٥. وكذلك للوقوف على الدور الذي يمكن أن تلعبه مثل هذه المشروعات في حل بعض المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري وتعبيد الطريق أمامه للوصول الى التنمية الشاملة.

أهمية البحث

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية للبحث من أهمية الموضوع نفسه، وذلك لكونه يرتبط بأحد روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي المشروعات متناهية الصغر، والتي تعتبر العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص. وتتجلى الأهمية العلمية للدراسة من خلال النقاط الهامة التالية:

١. أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات متناهية الصغر في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، حيث انها تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية بوجه عام، وتنمية القطاع الزراعي بوجه خاص.
٢. أصبحت المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغيرة محل تركيز واهتمام معظم حكومات الدول النامية، نظرا لأهميتها في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالي للكثير من الدول.
٣. تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغيرة الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو القيمة المضافة في معظم البلدان، وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي.

الأهمية العملية: يستمد البحث أهميته العملية من خلال النقاط التالية:

١. يعتبر البحث إضافة علمية إلى بحوث ودراسات سابقة عن أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
٢. يعتبر البحث محاولة علمية لتذليل كافة العقبات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة، حتى يمكنها تحقيق أهدافها فى خدمة التنمية الشاملة.
٣. إمكانية الاستفادة من مقترحات البحث وتوصياتها في حل المشاكل التي يعاني منها قطاع التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
٤. يعد البحث مساهمة عملية لهيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة بصفة عامة، وكذلك لمشروع أمل بصفة خاصة، لحثها على القيام بمزيد من هذه المشروعات التدريبية والتنموية من أجل مساعدة المزارعين على استثمار وإدارة مواردهم وقدراتها بفاعلية وكفاءة، لتتناسب مع التغير المستمر الذي يشهده عصرنا الحالي.

التعريفات الإجرائية لمفاهيم البحث:

المشروع الصغير: كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً، ويتراوح حجم رأس المال لتلك المنشأة من خمسين ألف الى مليون جنيه مصري، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً (أحمد ابراهيم، ٢٠١٤).

المشروع متناهي الصغر: كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه مصري، (أحمد ابراهيم، ٢٠١٤).

المشروع المتوسط والكبير: يعرف المشروع المتوسط بأنه المشروع الذي يعمل به مابين ١٠ الى ٩٩ عامل، وما يزيد عن ٩٩ يعد مشروعات كبيرة، (أحمد ابراهيم، ٢٠١٤).

التقييم الاقتصادي: يعني الحكم على الكفاءة الاقتصادية لمشروع معين من ناحية مدى تغطية التكاليف وتحقيق عائد اقتصادي ملائم، وذلك من خلال عدد من المعايير الاقتصادية التي تعتمد على مقارنة التدفقات المالية الداخلة إلى المشروع (المنافع) بتلك التدفقات المالية الخارجة من المشروع (التكاليف)، (حسام أحمد، ٢٠١٢).

التقييم المالي: مجموعة من المقاييس التي تزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وسد الثغرات التي قد تظهر مستقبلا، ومن ثم اختبار مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الأجلين القصير والطويل، وقياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة، (حسام أحمد، ٢٠١٢).

التقييم البيئي: هو الفحص المنظم للآثار الغير متعمدة التي تنجم عن مشروع أو برنامج تنموي، وذلك بهدف تقليص حدة الآثار السيئة وتعزيز الآثار الإيجابية للمشروع. أي أن تقييم الأثر البيئي يعني دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع من ناحية تأثيره على سلامة البيئة وصحة الإنسان والموارد الطبيعية، (حسام أحمد، ٢٠١٢).

الدراسات السابقة

سعت دراسة **(وفاء عبد الكريم، ٢٠١٨)** إلى تحديد دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية في محافظة الغربية. وقد أوضحت

نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تساعد على تحسين المستوى المعيشي للمرأة الريفية، وذلك عن طريق زيادة دخل المرأة وتحسين المستوى الصحي لها ولأسرتها، مع ادخار مبالغ مالية لمواجهة حدوث أي طارئ للأسرة. كما أشارت نتائج الدراسة أيضا الى عدم وجود علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات الصغيرة والمستوى التعليمي للمرأة الريفية وأسرتها. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة فرص حصول المرأة على القروض، ومنحها العديد من التسهيلات، مثل خفض نسبة الفائدة وإطالة فترة السماح، وذلك لتفعيل دورها في التنمية الريفية، كما أوصت الدراسة أيضا بمشاركة الصندوق الاجتماعي في عملية تسويق منتجات المقترضات، من خلال إنشاء إدارة خاصة بالتسويق تكون مهمتها إقامة وإدارة معارض دائمة لتسويق منتجات هذه المشروعات في المحافظة وخارجها.

واستهدفت دراسة **(سلوى عامر، ٢٠١٨)** زيادة التمكين الاقتصاد للمرأة الريفية من خلال تملكها وإدارتها والعمل بالمشروعات متناهية الصغر. وقد أشارت نتائج الدراسة الى أهمية النشاط الزراعي في إتاحة وتوفير فرص عمل لكل من الذكور والإناث على حد سواء، كما تبين تضاؤل دور صندوق التنمية المحلية مقارنة بالصندوق الاجتماعي للتنمية سواء في عدد المشروعات المقدمة او في عدد القروض الإجمالية أو المخصصة للمرأة. وقد أوصت الدراسة بأهمية عدم المبالغة في سعر الفائدة للقروض متناهية الصغر المقدمة للمرأة الريفية، واستمرار متابعة المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية، مع تقديم كافة المعلومات والدعم المالي والفني لها، إلى جانب استمرار الارتقاء بمستوى كفاءة العاملين في مجال الدعم المالي والفني وإقراض المرأة للمشروعات متناهية الصغر، وذلك من خلال دورات تدريبية جادة مع التقييم المستمر لكفاءة أدائهم.

واستهدفت دراسة **(جمال، ٢٠١٧)** التعرف على الآثار الاقتصادية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في مصر. وقد أشارت الدراسة الى أن متوسط عدد المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥) قد بلغ حوالى ١٨٣,٤٢ ألف مشروع، وقد بلغ عدد المشروعات حده الأقصى فى سنة ٢٠٠٩ بنحو

٢١٢,٢٢ ألف مشروع، فى حين بلغ عدد المشروعات حده الأدنى فى سنة ٢٠١١ بنحو ١٥٢,٨١ ألف مشروع، وأرجعت الدراسة ذلك الى قيام ثورة شعبية وتوتر الأحوال السياسية بالبلاد. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمشروعات الزراعية والاهتمام بالمحافظات الحدودية والصعيد، وشمولية إستراتيجية وخطط التنمية بالدولة لتحقيق تنمية مستدامة، بالإضافة الى ضرورة وضع سياسة عامة وخطط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة، على أن تكون خطط واضحة ومحددة الأهداف وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع وأيضا قياس نجاحها بصفة مستمرة.

وقام كل من **(خيري العشماوي وليلى الشريف، ٢٠١٧)** بدراسة عن المشروعات الزراعية الصغيرة وآفاق التنمية الزراعية بمحافظة شمال سيناء، حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على مقومات نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الزراعية. وقد أشارت الدراسة الى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي البذور والبراعم التي تقوم عليها الصناعات الكبيرة والعملاقة فى المستقبل، وهى أجنحة الصناعات الكبيرة ودعامة أمام البطالة والدرع الواقي أمام المنافسة فى الأسواق العالمية.

كما حاولت كل من **(هبة الله وعلا إبراهيم، ٢٠١٥)** دراسة جدوى أحد المشروعات الزراعية الصغيرة بمحافظة الدقهلية وهو مشروع إنتاج عسل النحل. وفيما يتعلق بدراسة التقييم المالي للمشروع، أسفرت النتائج عن أن المشروع يعتبر مجدي اقتصاديا من وجهة نظر معيار القيمة الحالية الصافية، ومعيار نسبة التدفقات إلى التكاليف، ومعيار معدل العائد الداخلي، كما أظهر المشروع ثباته عند إجراء اختبار تحليل الحساسية له في حالة ارتفاع التدفقات الخارجة بمعدل ٥% مع ثبات التدفقات الداخلة، وذلك عند سعر خصم ١٠%، ١٥%، أو في حالة انخفاض التدفقات الداخلة بمعدل ٢% مع ثبات التدفقات الخارجة وذلك بالنسبة للثلاث معايير آنفة الذكر. وقد أوصت الدراسة بضرورة التشجيع على ممارسة هذا النشاط الزراعي الهام (إنتاج عسل النحل)، والتوسع في إنشاء مناحل إفرنجية مع توفير السلالات القوية قدر الإمكان، والحد من استخدام المبيدات الحشرية، وعدم الإسراف في التغذية الصناعية، وذلك لخفض تكاليف المشروع ومن ثم زيادة العائد.

وفي دراسة أجرتها **(سميرة أبو عيشة، ٢٠١٥)** عن التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة، بالتطبيق على محافظات غزة. استهدفت تلك الدراسة توضيح أثر ممارسة عملية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة على تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة، وذلك من خلال فحص العلاقة بين ممارسة مراحل التخطيط الاستراتيجي، وتحقيق الأهداف الإنمائية. وقد أشارت نتائج الدراسة الى أن التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر يؤثر تأثيراً ايجابياً ذو دلالة إحصائية بشكل عام وبدرجة مرتفعة على تحقيق الأهداف الإنمائية، كما تؤثر صياغة الخطة الإستراتيجية والرقابة والتقييم تأثيراً ايجابياً وبدرجة مرتفعة جداً على تحقيق الأهداف الإنمائية، بينما لا تؤثر معوقات التخطيط الاستراتيجي على تحقيق الأهداف الإنمائية.

وتناولت دراسة **(أحمد علي، ٢٠١١)**، تحليل بعض المشروعات الصغيرة بمحافظة الفيوم بهدف تقويم دورها فى الحد من البطالة والفقر، وكذلك تقويم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى دعم هذه المشروعات، وذلك عن طريق المسح الاجتماعي بطريقة العينة. واستخدمت الدراسة الاستبيان لجمع البيانات من عينة قوامها (١٣٨) صاحب مشروع صغير من المقترضين من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالفيوم، فضلا عن (١٣٨) عاملا من العاملين هذه المشروعات. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة لا تمثل حلا جذريا لمشكلة البطالة، إلا أنها تعد إحدى الاستراتيجيات الهامة لعلاج مشكلة الفقر وانخفاض الدخل.

أما دراسة **(Singh, R., Gang, S. & Deshmuck, S, 2010)**، بعنوان" تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة"، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة، من خلال دراسة وضع هذه المشروعات وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الهند والصين قد قامت بتطوير عدة برامج تشجيعية بهذا

الخصوص، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وعلاقتها بخفض التكاليف، مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية.

الإطار النظري للدراسة

من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، يتضح بأنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الأخرى (رباب الخطيب، ٢٠١٧)، ومن أبرز تلك الخصائص ما يلي:

١. الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع، إذ أن إدارة هذه المشروعات تتم من قبل المالك شخصياً، ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع.
٢. سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات، حيث يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الاعتبار، كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج انسجاماً ومراعاة لاحتياجات السوق.
٣. دقة الإنتاج وجودته، وذلك بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة.
٤. يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها، حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت، وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية.
٥. الإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة.
٦. إمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة.
٧. إن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة.
٨. إن المسافة ما بين صانع القرار العام والمشروع الصغير هي بعيدة نسبيا.

كما تحظى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأهمية اقتصادية واجتماعية بالغة (ريم، ٢٠١٥)، وخاصة في الدول النامية، حيث أظهرت العديد من الدراسات مدى الحاجة الى وجود مثل هذا النوع من الصناعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. وتتمثل أهميتها الاقتصادية والاجتماعية بما يلي:

- ✓ انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في العديد من الدول.
- ✓ تخلف المستوى التكنولوجي والخبرات الفنية المتخصصة، فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة مشروعات كبيرة على أسس اقتصادية وفنية متقدمة.
- ✓ المساهمة في الحد من معدلات البطالة المرتفعة، وذلك من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر، وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة، وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.
- ✓ المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية وغيرها، ففي اليابان مثلاً يعزى ٥٢% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات.
- ✓ المساهمة في زيادة الادخارات والاستثمارات، وذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية، والتي كان من الممكن أن توجه إلى الاستهلاك، وتؤدي بالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية ومخرجات المشروعات الكبيرة، وبذلك تسهم في الحد من الاستيراد.
- ✓ تؤدي الى تحقيق نوعاً من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.
- ✓ المساهمة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية.
- ✓ أنها تمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم المشروعات في معظم دول العالم.
- ✓ تعتبر بمثابة مدرسة أو ورشة تدريب لبعض الحرف وتسهم في زيادة بعض المهارات.
- ✓ تسهم في تنمية وحماية الصناعات التقليدية، والتي تحظى بقبول شديد لدى العديد من شعوب العالم.
- ✓ تعتبر وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية، سواء كانت سلعاً نصف مصنعة، أو خامات غير مستثمرة.

- ✓ تتناسب ومتطلبات السوق المحلية، خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها، ونطاقها الضيق وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد.

إجراءات الدراسة

توصيف المشروع: فى سبيل تحسين دخول صغار المزارعين المصريين والارتقاء بمستوى معيشتهم، قام مشروع أمل الممول من هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة بتقديم ثمار خبرته الواسعة التي اكتسبها على مدى ٥٠ عاماً فى مجال التنمية الزراعية، وعلى مدى ٣٦ عاماً من العمل لصالح صغار المزارعين المصريين وتهيئة المناخ الملائم لربطهم بالأسواق، وتنمية وتعزيز الزراعة المستدامة لنحو ٥٥٠ أسرة ريفية.

وفى هذا الإطار، استهدف مشروع أمل نحو ٣٠٠ مزارع من مزارعي الأرز فى محافظة كفر الشيخ، من اجل تدريبهم والارتقاء بممارساتهم الإنتاجية اقتصادياً وبيئياً. ففي ظل ممارسات الإنتاج السائدة، توجد العديد من التحديات والمشكلات الغير مجدية اقتصاديا والتي تنعكس سلبا على البيئة. وتتمثل تلك التحديات في ارتفاع تكاليف إنتاج الأرز، الى جانب الآثار البيئية الضارة التي تنعكس على صحة الإنسان من جراء الممارسات الملوثة والغير آمنة. والاهم من ذلك كله هو الهدر الكبير في الموارد المائية في ظل أساليب الري المستخدمة في إنتاج الأرز (طريقة الري بالغمر)، وهو ما يترتب عليه استهلاك كبير للموارد المائية المحدودة، والتي تعد اليوم من أهم الموارد الاقتصادية التي ترتكز عليها خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة.

كما تضمن عمل المشروع ٢٥٠ مزارع من مزارعي نخيل البلح فى واحة سيوه، وذلك بهدف تحسين الممارسات الإنتاجية السائدة، حيث أن إنتاج البلح فى مصر بصفة عامة، وفي واحة سيوه بصفة خاصة، يتسم بعدم الكفاءة، حيث تتراوح انتاجية الشجرة فقط ما بين (٩٠-١٠٠) كيلو جرام/سنة، بينما فى الدول المجاورة تتراوح انتاجية الشجرة ما بين (٣٠٠-٣٥٠) كيلو جرام/سنة، مما يشير الى ضعف واضح في الكفاءة الإنتاجية لنخيل البلح في مصر، والذي قد يرجع الى بعض الممارسات الإنتاجية الخاطئة من قبل المزارعين والتي تقوم على الاستخدام المفرط لعنصري الأرض والعمل للحصول على نفس المخرجات الإنتاجية.

مبررات اختيار موقع المشروع: فيما يتعلق بمحصول الأرز، ركز المشروع على اختيار محافظة كفر الشيخ بصفة خاصة، وذلك لاعتبارات عديدة. تتمثل أهم تلك الاعتبارات بوصفها واحدة من أهم المحافظات المنتجة للأرز فى مصر، هذا الى جانب تواجد المعهد القومي للأرز فيها، والذي يعد مصدراً للخبرة والخبراء في مجال زراعة وإنتاج الأرز.

أما بالنسبة لنخيل البلح، فلابد من الاشارة الى أنه على الرغم من أن مصر لا تزال واحدة من أكبر منتجي التمور، إلا أنها لا تزال تستورد كميات كبيرة من الأسواق الخارجية. ومن الجدير بالذكر أيضا بأن الممارسات الإنتاجية للنخيل لا تزال تعاني من بعض القصور نتيجة عدم الخبرة، مما ينعكس سلبا على الإنتاجية الفدانية وإنتاجية الشجرة، وبالتالي على العائد الفداني. من هنا فإن تدريب المزارعين على إتباع أساليب الإنتاج الحديثة عالية الكفاءة، سوف يعود بآثار ايجابية على مستقبل إنتاج التمور في مصر، ويحل كثيرا من المشكلات المتعلقة بالاستيراد والتصدير. وحيث أن البلح ينتج فى مناطق عديدة فى مصر، إلا أن واحة سيوه والوادي الجديد يمثلان مناطق تركز زراعته، وكذلك تركز معظم الأصناف ذات المواصفات العالية، والتي تتسم بزيادة الطلب عليها محليا ودوليا. لذا فقد تم اختيار واحة سيوه دون غيرها من مناطق زراعة نخيل البلح في مصر.

مجتمع البحث: يتمثل مجتمع الدراسة بالمزارعين الذين تم استهدافهم من قبل مشروع أمل في محافظة كفر الشيخ وواحة سيوه من أجل تدريبهم والارتقاء بممارساتهم الإنتاجية اقتصادياً وبيئيا، ويبلغ عددهم نحو ٥٥٠ مزارع، منهم نحو ٣٠٠ مزارع من مزارعي الأرز، ٢٥٠ مزارع من مزارعي نخيل البلح.

عينة البحث: نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة والذي يتعذر معه استخدام طريقة الحصر الشامل، فقد تم الاعتماد على أسلوب المعاينة في الحصول على البيانات عن مجتمع الدراسة. وقد تضمن اختيار عينة الدراسة المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تحديد نوع العينة: نظراً لطبيعة مجتمع الدراسة والذي ينقسم المزارعين فيه الى طبقتين (مزارعي الأرز في محافظة كفر الشيخ، مزارعي نخيل البلح في واحة سيوه)،

حيث تتجانس مفردات كل فئة فيما بينها، بينما تختلف مفردات كل طبقة عن مفردات الطبقة الأخرى، فإن هذا المجتمع يناسبه العينة العشوائية الطبقية، إذ تمثل كل فئة من المزارعين طبقة من طبقات العينة، وبالتالي يمكن القول بأن عينة الدراسة تتكون من طبقتين رئيسيتين، هما طبقة مزارعي الأرز في محافظة كفر الشيخ، وطبقة مزارعي نخيل البلح في واحة سيوه.

المرحلة الثانية: تحديد حجم العينة: يشترط عند الأخذ بأسلوب المعاينة أن تكون العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا صحيحا، حتى يمكن تعميم نتائجها على المجتمع بأكمله وبأعلى درجة ممكنة من الثقة. ويمكن تحديد حجم عينة الدراسة باستخدام معادلة "ستيفن ثامبسون" على النحو التالي:

$$N = \frac{N * P (1-P)}{((N-1)*(d^2 / Z^2)) + P(1-P)}$$

حيث أن:

N: حجم المجتمع.

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (٠,٩٥) وتساوي (١,٩٦).

d: نسبة الخطأ وتساوي (٠,٠٥).

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (٠,٥٠).

وبما أن حجم مجتمع البحث (N) يبلغ نحو ٥٥٠ مفردة (٣٠٠ من مزارعي الأرز في محافظة كفر الشيخ، ٢٥٠ من مزارعي نخيل البلح في واحة سيوه)، فانه بتطبيق القانون السابق يتبين بأن حجم عينة البحث قد بلغ نحو ٢٢٧ مفردة. وباستخدام التوزيع المتناسب للطبقات داخل مجتمع البحث يتضح ما يلي:

- ✓ عينة مزارعي الأرز = ٢٢٧ (٣٠٠/٥٥٠) = ١٢٥ مفردة.
- ✓ عينة مزارعي نخيل البلح = ٢٢٧ (٢٥٠/٥٥٠) = ١٠٢ مفردة.

أداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة. ومن أجل الخروج باستمارة الاستبيان المناسبة، كان لابد من القيام بعدة مراحل. تتمثل تلك المراحل بما يلي:

١- **مرحلة الإعداد:** تم الإعداد لتصميم استمارة الاستبيان للدراسة الميدانية من خلال الرجوع الى بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وبما يتماشى مع أهدافها. وقد تم اعتمادا على تلك الدراسات تحديد بعض الأسئلة والفقرات والعبارات اللازمة للحصول على البيانات، وبما يتناسب مع مجتمع الدراسة وأفراد عينته.

٢- **مرحلة التصميم:** قام الباحث في هذه المرحلة بإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وتم استبعاد بعض العبارات المركبة، كما تم مراعاة الدقة والوضوح في صياغة جميع فقرات القائمة.

٣- **مرحلة التحكيم:** وتتضمن تلك المرحلة اختبارات الصلاحية من حيث الشكل ومن حيث المحتوى. كما تتضمن أيضا اختبارات الاعتمادية (الثبات) والتي تقيس إمكانية الاعتماد على الأداة في القياس، أي اختبار مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج، هذا بالإضافة الى اختبار صدق المحتوى، حيث يمثل معامل الصدق الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتضمن تلك المرحلة الخطوات التالية:

أ- **مراجعة استمارة الاستبيان والتأكد من صلاحيتها:** تجنبا للوقوع في أخطاء المعاينة، قامت الباحثة قبل البدء بإدخال البيانات بمراجعة استمارة الاستبيان مكتبيا للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها للتحليل الإحصائي. وقد تم خلال هذه العملية استبعاد القوائم الغير صالحة للتحليل، سواء بسبب عدم الاستيفاء الكامل للبيانات المطلوبة، أو بسبب وجود تضارب أو أخطاء في الإجابة على بعض الأسئلة، مثل وضع علامة على إجابة واحدة في جميع أسئلة القائمة، أو وضع علامتين على إجابتين لسؤال واحد، أو غير ذلك من الأخطاء الشائعة عند تجميع استمارات الاستبيان.

ب- **معدل استجابة المزارعين بعينة الدراسة للاستبيان:** للتعرف على معدل استجابة عينة الدراسة للاستبيان قامت الباحثة بتوزيع ٢٢٧ استمارة استبيان على طبقتي عينة الدراسة من المزارعين، وبعد ملئ تلك الاستمارات تبين أن عدد استمارات الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي قد بلغ نحو ٢٠٧ قائمة، وبنسبة استجابة بلغت حوالي

٩١,٩% من العدد الإجمالي للاستمارات الكلية الموزعة، وهو يوضحه الجدول رقم (١). كما تبين بأن عدد استمارات الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي (٢٠٧) تتوزع على طبقات عينة الدراسة على النحو التالي: (١١٦ استمارة لمزارعي الأرز في محافظة كفر الشيخ، ٩١ استمارة لمزارعي نخيل البلح في واحة سيوه).

جدول رقم (١): نتائج مراجعة قوائم الاستقصاء والتأكد من صلاحيتها

مفردات عينة الدراسة	عدد قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها	عدد قوائم الاستقصاء المستلمة	عدد قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة (%)
مزارعي الأرز	١٢٥	١١٩	١١٦	٩٢,٨
مزارعي نخيل البلح	١٠٢	٩٦	٩١	٨٩,٢
الإجمالي	٢٢٧	٢١٥	٢٠٧	٩١,٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مراجعة وتدقيق استمارات الاستبيان .

جـ- اختبار ثبات وصدق محتوى استمارة الاستبيان: تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ في اختبار ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة، أي لاختبار مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج. كما تم الاعتماد على حساب معامل الصدق والذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وذلك للتأكد من أن قائمة الاستقصاء تقيس ما أعدت من أجله. وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (٢) الى نتائج حساب معاملي الثبات والصدق الداخلي لفقرات وعبارات استمارة الاستبيان والخاصة بالتقييم الاقتصادي والبيئي للمشروع موضع الدراسة.

جدول رقم(٢): نتائج اختبار الثبات والصدق لفقرات استمارة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

العبارات	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
عبارات التقييم الاقتصادى	١١	0.903	0.950
عبارات التقييم البيئى	١٧	0.901	0.949
إجمالي العبارات	٢٨	0.918	0.938

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

ويتضح من الجدول السابق بأن معامل الثبات لعبارات التقييم الاقتصادي قد بلغ حوالي ٠,٩٠٣، في حين بلغ معامل الصدق لها نحو ٠,٩٥٠. كما بلغ معامل الثبات لعبارات التقييم البيئي حوالي ٠,٩٠١، في حين بلغ معامل الصدق لها نحو ٠,٩٤٩. الأمر الذي يشير الى الثبات المرتفع لعبارات التقييم الاقتصادي والبيئي بعينة الدراسة، والى أن التناسق الداخلي لاستمارة الاستبيان ككل يعد مقبولا بدرجة كبيرة.

التقييم الاقتصادي للمشروع:

١- **قياس مستوى الأثر الاقتصادي للمشروع من وجهة نظر المزارعين:** اعتمدت الدراسة في قياس مستوى الأثر الاقتصادي للمشروع موضع الدراسة على إحدى عشرة عبارة رئيسية، حيث تعكس تلك العبارات مدى أهمية المشروع بالنسبة للمزارعين من الناحية الاقتصادية. وقد تم حصر آراء المزارعين حول جميع تلك العبارات وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٣). وتشير نتائج الجدول الى أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمستوى الأثر الاقتصادي للمشروع وفقا لمقياس ليكرت قد بلغ نحو ٤,١٣، وهو أكبر من المتوسط المعياري (٣)، الأمر الذي يشير الى وجود إجماع بين المزارعين بعينة الدراسة على وجود تأثير اقتصادي هام وكبير للمشروع. كما قدرت قيمة معامل الاختلاف للأثر الاقتصادي للمشروع بنحو ١٤,٢٠، وهو ما يعني وجود اختلاف في الرأي عن مدى وجود تأثير اقتصادي جيد للمشروع بنسبة ١٤,٢٠%، أي بما يعادل نسبة توافق في الآراء تبلغ حوالي ٨٥,٨٠%.

جدول رقم (٣): قياس مستوى الأثر الاقتصادي للمشروع وفقا لآراء المزارعين بعينة الدراسة.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	سيؤدي المشروع الى توفير كبير في كمية المياه المستخدمة في الري الحقلي.	3.52	0.62	17.61
٢	علمني المدرب في المشروع على الطريقة الصحيحة للتخلص من المنتج الثانوي واستغلاله.	4.16	0.69	16.59
٣	حدث تحسن أو تطور في طريقة تعاملي مع المخلفات الزراعية بصفة عامة.	4.2	0.40	9.52
٤	ساعد المشروع في تحسين كفاءة نقل مياه الري من الترع الى الحقول.	4.25	0.65	15.29
٥	ساعد المشروع في رفع الكفاءة الاقتصادية والفنية للري الحقلي.	4.37	0.52	11.90
٦	يمكن للمشروع أن يساعد في زيادة الإنتاجية الفدانية للمحصول المزروع.	4.56	0.44	9.65
٧	يساعد المشروع في تخفيض تكاليف المدخلات الزراعية للمحصول المزروع.	4.71	0.64	13.59
٨	يساعد المشروع في زيادة صافي العائد الفداني للمحصول المزروع.	4.10	0.76	18.54
٩	ساهم المشروع في توجيهي للتخلص من مياه الصرف الزراعي بشكل صحيح آمن.	4.16	0.70	16.83
١٠	ساهم المشروع في توجيهي للتخلص من مياه الصرف الصحي بشكل صحيح آمن.	4.01	0.50	12.47
١١	يساعد المشروع في تحسين خواص التربة.	3.37	0.48	14.24
–	المتوسط العام	4.13	0.58	١٤,٢٠

المصدر: جمعت وحسبت من قائمة الاستقصاء لعينة الدراسة الميدانية.

كما تشير النتائج بالجدول السابق الى أن أهم وأكثر عبارة من عبارات الأثر الاقتصادي حققها المشروع للمزارعين بعينة الدراسة هي العبارة السابعة (يساعد المشروع في تخفيض تكاليف المدخلات الزراعية للمحصول المزروع)، وذلك بمتوسط قدر بنحو ٤,٧١، وبانحراف معياري ومعامل اختلاف بلغ نحو ٠,٦٤، ١٣,٥٩ لكل منهما على الترتيب. في حين أظهرت النتائج بأن أقل عبارة من عبارات الأثر الاقتصادي تحقيقا هي العبارة الأخيرة (يساعد المشروع في تحسين خواص التربة.)، وذلك بمتوسط قدر بنحو ٣,٣٧.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح إجماع المزارعين بعينة الدراسة على الأهمية البالغة لمشروع أمل بالنسبة إليهم من الناحية الاقتصادية، حيث من المنتظر أن تؤتي تلك الأهمية أكلها في

الفترة القادمة بشكل أكبر، وذلك بحسب ما أفاد به بعض المدربين في المشروع، وبعض المزارعين بعينة الدراسة أيضا.

نتائج التقييم المالي للمشروع: تشير البيانات بالجدول رقم (٤) الى أن نسبة المنافع الحالية إلى التكاليف الحالية (B/C) قبل تنفيذ المشروع قد بلغت نحو ١,٠٧، ١,٢١ فى حالة الأرز ونخيل البلح على الترتيب، في حين ارتفعت تلك النسبة بعد تنفيذ المشروع لتبلغ نحو ١,٣١ لكل من المحصولين موضع الدراسة، مما يشير الى أن نسبة المنافع الحالية إلى التكاليف الحالية (B/C) قد شهدت تحسناً طفيفاً بعد تنفيذ المشروع مقارنة بنظيرتها قبل التنفيذ، وذلك بنحو ٠,٢٤، ٠,١ فى حالة الأرز ونخيل البلح على الترتيب.

وفيما يتعلق بمعيار صافى القيمة الحالية (NPV) يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) بأن صافى القيمة الحالية قبل تنفيذ المشروع قد بلغت نحو ١٩٤٣,٠٩، ٧٥٥٩,١٧ جنيه فى حالة محصولي الأرز ونخيل البلح على الترتيب، في حين تبين أن تلك النسبة قد ارتفعت بعد تنفيذ المشروع لتبلغ نحو ٩٤١٩,٠٤، ٢٧٠٦٨,٣٤ جنيه لكل منهما بنفس الترتيب، الأمر الذي يشير الى أن صافى القيمة الحالية (NPV) قد شهدت تحسناً طفيفاً بعد تنفيذ المشروع مقارنة بنظيرتها قبل تنفيذ المشروع، وذلك بنحو ٧٤٧٥,٩٤، ١٩٥٠٩,١٧ جنيه فى حالة الأرز ونخيل البلح على الترتيب.

جدول رقم (٤): نتائج التقييم المالي للمشروع.

المعيار	قبل المشروع		بعد المشروع		أثر المشروع	
	الأرز	البلح	الأرز	البلح	الأرز	البلح
نسبة المنافع الحالية إلى التكاليف الحالية	١,٠٧	١,٢١	١,٣١	١,٣١	٠,٢٤	٠,١
صافى القيمة الحالية (جنيه)	١٩٤٣,٠٩	٧٥٥٩,١٧	٩٤١٩,٠٣	٢٧٠٦٨,٣٤	٧٤٧٥,٩٤	١٩٥٠٩,١٧
معدل العائد الداخلى (%)	%٧٤	%٩٧	%٣٤٣	%٢٩٦	%٢٦٩	%١٩٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية.

أما بالنسبة لمعيار معدل العائد الداخلي (IRR)، فقد أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) أيضا إلى تحسن قيمة ذلك المؤشر من ٧٤% إلى ٣٤٣%، وبزيادة بلغت حوالي ٢٦٩% فى حالة الأرز، في حين تبين تحسن قيمة المؤشر من ٩٧% إلى ٢٩٦%، وبزيادة قدرت بحوالي ١٩٩% فى حالة نخيل البلح. وهذا يؤكد جدوى كلا المشروعين، حيث أن سعر الخصم الذي يمثل نفقة الفرصة البديلة المتاحة لاستثمار رأس المال فى المجتمع أقل من معدل العائد الداخلي لكلا النشاطين.

نتائج التقييم الاقتصادي للمشروع: تشير نتائج الجدول رقم (٥) الى تأثير المشروع على بعض المؤشرات الاقتصادية والإنتاجية لمحصولي الأرز ونخيل البلح بعينة الدراسة. وفيما يتعلق بمحصول الأرز، أشارت النتائج الى أن تبنى وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة قد أتت بثمارها على المستويين الاقتصادي والبيئي، وذلك من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية وعنصر الأرض، حيث تم ترشيد استهلاك مياه الري من خلال تخفيض الكمية المطلوبة للري فى حالة محصول الأرز من نحو ٦٨٠٤ م٣/فدان إلى نحو ٤٥٣٦ م٣/فدان، وبنسبة خفض فى كمية مياه الري وصلت الى حوالي ٣٣%، وذلك من خلال زراعة أصناف من الأرز أقل كثافة فى استخدام المياه، وقادرة على تحمل ظروف التربة والمناخ فى محافظة كفر الشيخ، ومن ناحية أخرى أدى ذلك زيادة الإنتاجية من الأرز من نحو ٣ طن/للفدان إلى نحو ٤,٢ طن/للفدان وبنسبة زيادة في الإنتاجية بلغت حوالي ٤٠%.

كما ساهم المشروع أيضاً فى الارتقاء بمعرفة ومهارات صغار المزارعين فيما يتعلق بترشيد الاستهلاك من الكيماويات والمبيدات من خلال إتباع برنامج زمني يحدد الكم والكيف المناسبين، إلى جانب التدريب على كيفية الإدارة السليمة لمشاتل الأرز لإنتاج بذور ذات جودة جديدة، والتدريب على كيفية زراعتها وما يرتبط بذلك من التسميد الصحيح والري والمكافحة، وباقي الممارسات التي تضمن تقليل فواقد ما بعد الحصاد، بالإضافة الى التعامل مع المخلفات، والتي أشارت النتائج الى تحسن نسبة تصنيعها بنحو ٤٠%، حيث تم إدخال حلول تقنية بسيطة للتخلص من قش الأرز والاستغناء عن ممارسات الحرق الضارة، الى جانب تحسين خصائص التربة، كما ساعد المشروع فى العمل على تنويع مصادر الدخل من خلال الدورات المحصولية الموسمية، والتي تستكمل خلال موسم نمو الأرز، كما تدر دخلاً خلال

موسم الركود. أما بالنسبة لمحصول نخيل البلح في واحة سيوه، فقد أصبح المزارعين بعد المشروع قادرون على زيادة الإنتاج بنحو ٢٥%، كما تعلموا ممارسات محسنة لمكافحة ومعالجة سوسة النخيل، وهى أكبر مشكلة تواجه مزارعي البلح في واحة سيوه. كما تلقوا تدريبات حول كيفية تنظيم برامج التسميد والري لتحسين الإنتاجية والأداء الصحيح لمختلف الممارسات، مثل التقليم والتلقيح والتقويس (التذليل)، ومعاملات ما بعد الحصاد والتي أشارت النتائج الى انخفاض نسبة الفاقد خلالها بنحو ٣٠%.

جدول رقم(٥): نتائج التقييم الاقتصادي للمشروع على مستوى الفدان من محصولي الأرز ونخيل البلح.

المعيار	قبل المشروع		بعد المشروع		أثر المشروع	
	الأرز	البلح	الأرز	البلح	الأرز	البلح
نسبة المطبقون للممارسات الزراعية الجيدة	–		%٨٥		%٨٥	
كمية المياه المستخدمة فى الري (م٣/ فدان)	٦٨٠٤	–	٤٥٣٦	–	(%٣٣)	–
الإنتاجية: الأرز (طن /للفدان) البلح (كجم/ شجرة)	٣	٩٥	٤,٢	١١٨,٨	%٤٠	%٢٥
نسبة الفاقد فى معاملات ما بعد الحصاد	–	%٥٠	–	%٢٠	–	(%٣٠)
نسبة ما يتم تصنيعه من المخلفات	% ١٠	–	%٥٠	–	%٤٠	–

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية.

التقييم البيئي للمشروع: اعتمدت الدراسة في قياس مستوى الأثر البيئي للمشروع موضع الدراسة على سبعة عشرة عبارة رئيسية. وقد تم حصر آراء المبحوثين حول تلك العبارات في الجدول رقم (٦)، وتشير نتائج هذا الجدول الى أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمستوى الأثر البيئي للمشروع بعينة الدراسة وفقا لمقياس ليكرت قد بلغ نحو ٤,٠٨، وهو أكبر من المتوسط المعياري (٣)، الأمر الذي يشير الى وجود إجماع بين المزارعين بعينة الدراسة على وجود تأثير بيئي هام وكبير للمشروع. كما قدرت قيمة معامل الاختلاف للأثر البيئي للمشروع بنحو ١١,٨٠، وهو ما يعني وجود اختلاف في الرأي بين المزارعين بعينة الدراسة عن مدى وجود

تأثير بيئي جيد للمشروع بعينة الدراسة بنسبة ١١,٨٠%، أي بما يعادل نسبة توافق في الآراء تبلغ حوالي ٨٨,٢٠%. كما تشير النتائج الى أن أهم وأكثر عبارة من عبارات الأثر البيئي حققها المشروع هي العبارة التاسعة (يساهم المشروع في تحسين الصحة العامة)، وذلك بمتوسط قدر بنحو ٤,٧٤، وبانحراف معياري بلغ نحو ٠,٥٨. في حين أظهرت النتائج بأن أقل عبارات الأثر البيئي تحقيقا هي العبارة الثالثة (أرشدني مدربي في المشروع على كيفية حماية الطبيعية وحماية الآثار والتراث التاريخي للمنطقة)، وذلك بمتوسط قدر بنحو ٣,٠٢، وبانحراف معياري بلغ نحو ٠,٣٣.

جدول رقم (٦): نتائج تحليل وقياس مستوى الأثر البيئي للمشروع بعينة الدراسة.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	يوجد لهذا المشروع أثر ملموس على البيئة.	4.02	0.38	9.45
٢	يوجد للمشروع أثر ايجابي على صحة الأفراد.	4.54	0.72	15.86
٣	أرشدني مدربي في المشروع على كيفية حماية الطبيعية وحماية الآثار والتراث التاريخي للمنطقة.	3.02	0.33	6.96
٤	علمني مدربي في المشروع على كيفية الحفاظ على المناظر الطبيعية في قريتي.	3.85	0.28	7.27
٥	حذرني مدربي في المشروع من خطورة التعدي والبناء على الأراضي الزراعية.	4.11	0.34	8.27
٦	ساهم المشروع في تحسين الظروف البيئية بالقرية.	3.47	0.42	12.10
٧	عمل المشروع على اقتراح الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية للأسمدة والمبيدات.	3.86	0.43	11.14
٨	يساعد المشروع في إنتاج غذاء صحي آمن.	3.96	0.37	9.34
٩	يساهم المشروع في تحسين الصحة العامة.	4.74	0.58	19.21
١٠	يؤدي المشروع الى تقليل معدل الوفيات وانتشار الأمراض.	4.21	0.65	15.44
١	لم يتم أثناء التدريب في المشروع استخدام اى وسائل من شأنها تشكيل خطورة على البيئة.	4.26	0.36	8.45
١٢	ساعد المشروع في اقتراح خطط لإدارة استخدام الأسمدة على المستوى الحقلي.	4.35	0.61	14.02
١٣	ساعد المشروع في اقتراح خطط لإدارة استخدام المبيدات على المستوى الحقلي.	4.04	0.48	10.88
١٤	ساهم المشروع في تعزيز معرفتي بأثر الممارسات الزراعية الخاطئة على البيئة الزراعية والتنمية المستدامة.	4.62	0.31	6.71
١٥	شجعني المدربين في المشروع على الالتزام باعتبارات السلامة والصحة العامة أثناء العمل.	4.05	0.6	14.81
٦	يساعد المشروع في الحفاظ على التنوع البيولوجي.	4.15	0.72	17.35
٧	حفزني مدربي على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.	4.12	0.55	13.35
–	المتوسط العام	4.08	0.48	11.80

المصدر: جمعت وحسبت من قائمة الاستقصاء لعينة الدراسة الميدانية.

وفي ضوء ما سبق يتضح إجماع المزارعين بعينة الدراسة على الأهمية البالغة لمشروع أمل من الناحية البيئية، حيث أن استخدام تكنولوجيا وأساليب عمل جيدة ومناسبة في الزراعة وما بعد الحصاد، سوف تؤدى إلى الحد من الآثار البيئية السلبية على المدى الطويل. هذا فضلا عن أن المشروع يحقق جدوى اقتصادية وبيئية عالية مع توفير فرص عمل لأهالي المنطقة، كما يؤدى إلى تحسين مستوى المعيشة.

توصيات البحث

في ضوء النتائج التي توصل إليها، يوصي البحث بما يلي:

١. ضرورة قيام الحكومة بوضع سياسة عامة واضحة ومحددة الأهداف نحو دعم وتفعيل دور المشروعات الزراعية الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.
٢. تشجيع وتسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات التدريبية الممولة خارجيا على غرار المشروع موضع الدراسة، وذلك لاستهداف وتدريب أكبر عدد ممكن من صغار المزارعين بكافة القرى والمحافظات المصرية.
٣. العمل على تغيير القيم والاتجاهات والأفكار القديمة السائدة لدى صغار المزارعين، وتدريبهم على الممارسات الزراعية الحديثة.
٤. التنسيق بين جهات التمويل المختلفة لدعم وتوفير القروض اللازمة لتمويل المشروعات الزراعية الصغيرة ومتناهية الصغر، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض، سواء من خلال إطالة مدة السداد، أو من خلال وضع أسعار فائدة مناسبة.
٥. وضع البرامج والسياسات اللازمة لتوفير التدريبات المناسبة للكوادر العاملة في المشروعات الزراعية، وبما يؤدي إلى تحسين الممارسات الزراعية وتخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة الإيرادات.

المراجع

إبراهيم، أحمد ربيع أحمد(٢٠١٤): دراسة اقتصادية للمشروعات الصغيرة فى ريف إقليم شرق الدلتا، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي

أبو عيشة، سميرة: التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (١٩)، العدد (٢)، يونيو، ٢٠١٥.

أحمد، حسام الدين الدمرداش حسين(٢٠١٢): دور المشروعات الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة أسيوط، جامعة أسيوط، كلية الزراعة، الاقتصاد الزراعي

البنا، محمد(٢٠١١): تقييم المشروعات: الأسس العلمية والتطبيقات العملية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الاقتصاد،

التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة ٢٨ بونيو ٢٠١٨ – بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

حسين، وفاء عبد الكريم محمد :دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية ومشاركتها ايجابيا في عملية التنمية– دراسة حالة في محافظة الغربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرين، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٨.

خضر، سلوى عامر: دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرين، العدد الثاني، يونيو (ب)، ٢٠١٨.

الخطيب، رباب أحمد محمود(٢٠١٧): دراسة اقتصادية تحليلية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر، مركز بحوث الصحراء، القاهرة، مصر

دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الزراعية الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ٢٠١٥.

سعد، جمال عبد الحكيم محمود محمد(٢٠١٧): المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي،

سيد، فاطمة جلال محمد(٢٠٠٤): دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد

السيد، هبة الله علي محمود، والدماصي، علا إبراهيم: دراسة الجدوى لأحد المشروعات الاستثمارية الزراعية الصغيرة بمحافظة الدقهلية، مجلة العلوم الزراعية الاقتصادية والاجتماعية، المجلد السادس، ٢٠١٥.

عبد الغني، سماح مصطفى(٢٠٠٥): تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، ٢٠٠٥.

العشماوي، خيري حامد، والشريف، ليلى مصطفى(٢٠١٧): المشروعات الزراعية الصغيرة وآفاق التنمية الزراعية بمحافظة شمال سيناء، قسم الاقتصاد الزراعي، المركز القومي للبحوث

علي، أحمد رجب(٢٠١١): المشروعات الصغيرة بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع

Singh, Rajesh, Gang, Suresh & Deshmuck, S.(2010)" The competitiveness of SMEs in a globalized economy", Management Research Preview, Vol. 33, No. 1, pp.54-65.

THE ECONOMIC AND ENVIRONMENTAL ASSESSMENT OF MICRO ENTERPRISES IN EGYPT [16]

Iman H. F. Mikhail [(1)]; Sanaa E. Ahmed [(2)] and Mohamed M. Abd Rabou [(3)]

1) ABT Associates Egypt 2) Faculty of Agriculture, Ain Shams University 3) Faculty of Commerce, Ain Shams University.

ABSTRACT

The problem of the study can be summarized in the bad situation of economic development in Egypt, which is characterized by the unprecedented of unemployment and inflation rates in recent times, and the shortage of some food commodities, which may be due to the weak role of the small and micro enterprises in Egypt. Hence, the objective of the study is to evaluate the role of micro enterprises in Egypt by studying the current status of one of these enterprises, which also aims at improving the incomes of Egyptian farmers and improving their standard of living. Briefly the study aims at doing the economic and

environmental evaluation for IICR project" Improving Incomes and Climate Resiliency", using an analytical descriptive approach in the analysis of field data obtained through a questionnaire for a sample of 207 farmers from rice and date palm farmers in Kafr El-Sheikh Governorate and Siwa oases (targeted by the project).

The results of the study indicate the importance of the project in economic and environmental terms. The project achieves high economic and environmental feasibility by improving crop productivity, improving farmers' incomes, providing large quantities of water used for irrigation, and contributing in exploiting and recycling of residuals instead of burning it and causing harmful effects to the environment. Based on these results, the study reached a set of recommendations and suggestions that may contribute directly or indirectly to activate the role of small and micro enterprises in the coming years and to solve the problems facing them. The most important of these recommendations is the need to put an efficient policy to support and activate the role of small and micro-agricultural projects in Egypt during the coming years, and to encourage and facilitate the procedures to establish more training projects such as the project of IICR "Improving Incomes and Climate Resiliency", in order to train a large number of farmers throughout the Egyptian villages and governorates.

Keywords: Small Enterprises – micro-enterprises - Economic Evaluation - Environmental Evaluation - Financial Evaluation.